الاعتمادية المتبادلة بين الدول: روسيا والاتحاد الأوروبي أنموذجا"

Interdependence between countries: Russia and the European Union as a model"

م.د سند وليد سعيد / الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية / قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

Dr. Sanad Waleed Saeed

Al-Mustansiriya University / College of Political Science

Department of International Relations and Foreign Policy

ملخص:

طرحت أهمية الدراسة تفسير الاعتمادية المتبادلة في العلاقات الدولية على إن ما يقوم به عضو في النظام العالمي من تصرفات وسلوكيات وأفعال ومواقف وتوجهات حيال قضية معينة يؤثر بطريقة او بأخرى داخل إطار علاقة تغذية راجعة على بقية الأعضاء، وساهم التطور التكنولوجي ووسائل الاتصالات المتنوعة في لعب دور كبير في تطور هذا المجال، اذ اصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة مبني على الاعتمادية المتبادلة التي أصبحت عصب العلاقات الدولية لأحداث التقدم والتطور في كافة المجالات، لاسيما في مجال ألأمن الطاقوي الذي يعد عنصر مهم في تحديد طبيعة الأمن العالمي والسياسة الدولية بسبب دوره في خلق مجالات التعاون والصراع بين فواعل النظام الدولي، ناقشت إشكالية الدراسة مفهوم الاعتمادية المتبادلة في العلاقات الدولية ودوره كأحد أهم العوامل التي تؤثر على العلاقات بين الدول، فضلا عن ايضاح طبيعة العلاقات الأوروبية_ الروسية في قطاع الطاقة والتحديات التي تواجهها بسبب تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية على أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية_ الروسية، فيما اكدت الفرضية على دور الاعتمادية المتبادلة كعنصر مهم في تحقيق السلام والامن في العلاقات الدولية، ولاسيما العلاقات الأوروبية – الروسية في قطاع

الطاقة الذي تأثرت في الحرب الروسية_ الأوكرانية، وعليه تناولت الدراسة مفهوم الاعتمادية المتبادلة في قسميها الليبرالي والواقعي مع دراسة الاعتمادية المتبادلة للعلاقات الأوروبية الروسية ، فضلا عن دراسة اهم التحديات التي تواجهها في مجال الطاقة فضلا عن طرح سيناريوهات اثر الحرب الروسية – الأوكرانية عام(٢٠٢٢م)، على أمن الطاقة الأوروبي والروسي، وختمت الدراسة بانه من غير المرجح لروسيا الاتحادية قطع إمدادات الطاقة عن الدول الأوروبية نظراً للاعتمادية المتبادلة بين الطرفين والتي تحقق الامن على الرغم مما يحدث من تغيرات في النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية: الاعتمادية المتبادلة، روسيا الاتحادية، الاتحاد الأوروبي.

Abstract:

The importance of the study presented the interpretation of interdependence in international relations that what a member of the global system does in terms of actions, behaviors, actions, attitudes and attitudes towards a particular issue affects one way or another within the framework of a feedback relationship on the rest of the members, and technological development and various means of communication have played a major role In the development of this field, as the world has become a small village built on mutual dependence, which has become the backbone of international relations for the events of progress and development in all fields. Especially in the field of energy security, which is an important element in determining the nature of global security and international politics because of its role in creating areas of cooperation and conflict between the actors of the international system, the problem of the study discussed the

concept of mutual dependence in international relations and its role as one of the most important factors affecting relations between states, as well as Clarifying the nature of European-Russian relations in the energy sector and the challenges they face due to the repercussions of the Russian-Ukrainian war on energy security in European-Russian relations. Especially the European-Russian relations in the energy sector, which were affected by the Russian-Ukrainian war, and accordingly the study dealt with the concept of mutual dependence in its liberal and realistic sections with the study of the mutual dependence of European-Russian relations. As well as studying the most important challenges it faces in the field of energy, as well as presenting scenarios of the impact of the Russian-Ukrainian war in 2022 AD on European and Russian energy security. Security is achieved despite the changes that occur in the international system.

Keywords: interdependence, Russian Federation, European Union.

مقدمة:

تبرز أهمية الاعتمادية المتبادلة كنمط للتعامل وكطريقة للتعاون بين الدول وعلى كافة الأصعدة، ذلك لأننا ضمن عالم تتشابك فيه المصالح وتتنوع فيه الحاجات بصورة متزايدة، كما تتداخل هذه المصالح والحاجات إلى درجة من غير الممكن أن تعيش وحداته بمعزل عن الاعتماد على الآخرين، علماً بأن الوحدات الدولية اتسعت في

إطارها وأصبحت تشمل غير الدول، مثل الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية والإقليمية، الحكومية منها وغير الحكومية، والتي تتباين تأثيراتها على الساحة الدولية، لاسيما في ظل ثورة الاتصالات التي زوّدت الدول والوحدات الدولية الأخرى بالتكنولوجيا الحديثة لوسائل الاتصال المختلفة ووفرت الفرص المناسبة للاعتمادية المتبادلة، ومن ثم مهّدت السبيل للتعاون الدولي في كافة المجالات ولاسيما في ما يخص مجال الطاقة، اذ ان العديد من الدول الكبرى ونظرا لتزايد استهلاكها للطاقة بسبب اتساع حجم صناعاتها المختلفة، اصبحت تعتمد على دول أخرى لسد احتياجاتها كاعتماد الاتحاد الأوروبي على الطاقة الروسية ، الا انها واجهت بعض المشاكل بسبب الحرب الروسية – الأوكرانية والتي وضعت أوروبا تعيش ظروف صعبة جعلتها تبحث عن موردين اخرين للطاقة الامر الذي جعل علاقة كل من روسيا وأوروبا يواجهان تحديات امن الطاقة، لاسيما خلال الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على امن الطاقة الأوروبية الروسية ،وهو ما شكل محور دراستنا مع ما تم طرحه من تحديات وسيناريوهات في ظل الحرب الروسية الأوكرانية لعام (٢٠٢٢م).

أهداف الدراسة:

١– التعريف على مفهوم الاعتمادية المتبادلة.

٢_ عرض العلاقات الأوروبية_ الروسية في مجال الطاقة قبل الحرب الروسية – الأوكرانية عام ٢٠٢٢م.

٢– ابراز تحديات أمن الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي وروسيا.

٣– عرض سيناريوهات الحرب الروسية –الأوكرانية لعام ٢٠٢٢، وأثرها على أمن الطاقة الأوروبي – الروسي

وإعطاء تصور عن بدائل تصدير الطاقة الروسية.

إشكالية الدراسة: تحاول الإشكالية الإجابة عن سؤال رئيسي وهو كيف أثرت الاعتمادية المتبادلة في العلاقات الأوروبية – الروسية؟

كما طرحت الإشكالية مجموعة من التساؤلات الاتية:

١- ما مفهوم الاعتمادية المتبادلة؟

٢- ما طبيعة العلاقات الأوروبية_ الروسية في قطاع الطاقة وماهي التحديات التي تواجهها؟

٣- ما تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية على أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية_ الروسية، وماهي السيناريوهات المحتملة؟

فرضية الدراسة:

الاعتمادية المتبادلة عنصر مهم في تحقيق السلام والامن في العلاقات الدولية، اذ كلما زادت الاعتمادية المتبادلة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، كلما أثر ذلك إيجابا في نمط العلاقات المتبادلة لاسيما في قطاع الطاقة.

٢-هنالك اعتمادية كبيرة بين الدول الأوروبية وروسيا لاسيما في قطاع الطاقة.

٣- أثرت الحرب الروسية_ الأوكرانية على العلاقات الأوروبية -الروسية في قطاع الطاقة.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي (الاستدلالي - الاستنتاجي) في تحليل نمط العلاقات الأوروبية_ الروسية لاسيما في مجال الطاقة، والتداعيات المحتملة للحرب الروسية الأوكرانية على هذه العلاقة.

هيكلية الدراسة: تم تقسيم الدراسة فضلا عن المقدمة والخاتمة الى ستة محاور، ناقش المحور الأول الاعتمادية المتبادلة.. المفهوم وتنامي دورها في العلاقات الدولية، وتناول المحور الثاني الجدال الليبرالي/الواقعي حول تأثير الاعتماد المتبادل على الأمن والسلم الدوليين، اما المحور الثالث فقد ناقش الاعتماد المتبادل في نظر كل من "روبن كوهين وجوزيف ناي"، وتطرق المحور الرابع الى تطبيق نظرية الاعتماد المتبادل على علاقات الطاقة بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي، وناقش المحور الخامس انعكاس الحرب الروسية_ الأوكرانية على أمن الطاقة في العلاقات

الأوروبية_ الروسية، اما المحور السادس فقد بحث في السيناريوهات المحتملة للحرب الروسية_ الأوكرانية.

المحور الأول: الاعتمادية المتبادلة.. المفهوم وتنامي دورها في العلاقات الدولية.

أولا– الاعتماد المتبادل: دراسة مفاهيميه.

نشير في البداية إلى أن ظاهرة الاعتماد المتبادل هي ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان ذاته، اذ ينبئنا التاريخ أن المجتمعات والشعوب لم تكن أبداً معزولة عن بعضها البعض، بل كانت تعرف حالة من التعامل والاتصال بين بعضها البعض، وأنه لم يكن بمقدور أي منها أن تعيش مكتفية ومنعزلة بنفسها عن الآخرين، إذ هناك قدر من الاعتماد المتبادل بينها. لكن في الوقت نفسه لم يكن أبدا بالدرجة التي هو عليها الآن، إذ لعب التقدم التقني والتطور النوعي في وسائل النقل و الاتصالات دورا كبيرا في البروز القوي لهذه الظاهرة بداية من النصف الثاني من القرن العشرين ، ولعبت العولمة الدور الحاسم في نقل الاعتماد المتبادل (لاسيما في المجال الاقتصادي) إلى مستوياته القصوى بداية من التسعينيات من القرن نفسه[١].

يعتقد أنصار الاعتماد المتبادل أن الظاهرة كانت موجودة قبل بداية السبعينيات، ولكن الهيمنة الكبيرة التي مارستها الواقعية على حقل التنظير في العلاقات الدولية جعلت المنظرين لا يلتفتون إليها إلا بعد مجيء (روبرت كيوهين وجوزيف ناي)، من خلال كتابهما "العلاقات العبر وطنية والسياسة العالمية" (١٩٧١م)، والذي عد المرجع الأساسي للمنظرين

رفضوا مقولات الواقعية وتوصيفها لطبيعة وهيكلة السياسة الدولية، خاصة فكرة "مركزية الدولة"، هذا الكتاب حفز العديد من المنظرين الليبراليين على تقديم أعمال تنظيرية وتأصيلية وتطبيقية تدعم الطروحات الأساسية ل "نظرية " الاعتماد المتبادل، وعلى

رأس هؤلاء نجد (ستانلي هوفمان، ريتشارد مانسباش، بيل فيرجسون، دونالد لامبتر)، وغيرهم ممن تأسست لهم مقاعد جديدة في أقسام العلوم السياسية بالجامعات الأمريكية، وأصبحوا من أقطاب التحليل السياسي الدولي[١].

لا يثير الاعتماد المتبادل جدلا كبيرا في تعريفه وتحديد مفهومه كبقية المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية، بحيث يحصره الليبراليون أساسا في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، كما لا يثير جدلا حول وجوده والاعتراف بذلك، فحتى الواقعيين الجدد يقرون بوجود الظاهرة في مجال العلاقات الدولية، ولكن الجدل المثار حوله يتعلق بمدى تأثيره في السياسات الدولية وفي مضامينها، وكذا بإمكانية أن يكون عاملا محفزا ودافعا إلى السلم الدولي[٢].

اذ يعرفه "جوزيف ناي" بأنه "موقف من التأثير المتبادل أو الاعتماد على الآخرين وبينهم" [٣]، ونجد عند "روبرت كوهين" تعريفا آخر للاعتماد المتبادل "المعقد" (الفارق في الدرجة والكثافة) اذ يقول بأن انخفاض أهمية وقيمة العلاقات الأمنية والعسكرية مقابل ارتفاع وتيرة وأهمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة في الربط بين دول العالم" وهذان التعريفان يركزان على نقطتين أساسيتين[٤].

١- الاعتماد المتبادل هو علاقة تأثير وتأثر بين طرفين أو أكثر، أو هو علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه (عكس التبعية التي هي اعتماد في اتجاه واحد).

٢- الاعتماد المتبادل محركاته اقتصادية بحتة، فهو يصف حالة للسياسة الدولية تتميز بتراجع الأبعاد الأمنية والعسكرية لصالح الأبعاد الاقتصادية، ومن ورائها الاجتماعية.

ثانيا– مؤشرات تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية.

يعد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول هو العامل الأساسي لاستقرار النظام العالمي حيث تقل نسبة نشوب الحروب نتيجة تبادل المنافع المشتركة، وحل ذلك التفسير محل نظرية "التوازن المهيمن" التي تبناها الواقعيون الجدد، والتي تقرن الاستقرار العالمي بوجود فاعل دولي مهيمن أو دولة كبرى تقوم بتوزيع السلع العامة الدولية بين الدول، وتفصل في المنازعات، وعلى أساس الاعتماد المتبادل، باتت النظرة لمفهوم القوة في العلاقات الدولية ذات صبغة اقتصادية بالأساس، وليست عسكرية، كما أنها موزعة علي العديد من الفاعلين، وليست مركزية، بما يشكل حافزا للتعاون لا للصراع المسلح(١).

لذا يترتَّبُ على ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل عددٌ من النتائج الإيجابية، فمن ناحية أولى، يؤدي الاعتمادُ المتبادل – في نظرِ البعض – إلى الإقلالِ من الصراعات بين الدول؛ فالدول تتردَّدُ في دخول صراعات، خشيةَ تجميد أرصدتها الخارجية، أو توقُّف معاملاتها الاقتصادية الخارجية، وكلما ازداد حجمُ استثمار الدول في دولة أخرى، وازداد حجمُ تجارتها معها، أصبحت أكثرَ اعتمادًا على الاستقرار السياسي والاقتصادي في تلك الدولة، ولا شك أن أحدَ القيود الكبرى التي تحدُّ من رغبة دول منظمة الأوبك في زيادة أسعار البترول هو وجودُ أرصدةٍ دولارية طائلة لتلك الدولِ في الدول الغربية – وأهمها الولايات المتحدة؛ فدولُ منظمة الأوبك تخشى أن تُضعِفَ زيادةُ أسعار البترول من اقتصادياتِ وقيمةِ عملةِ الدول التي تستثمر فيها أرصدتها، مما يؤدي إلى فِقدان دولِ المنظمة ذاتِها – وغيرها من المستثمرين المحليين والأجنبيين – جزءًا كبيرًا من قيمةِ تلك الأرصدة (٢).

كذلك، فإن الشركاتِ التي لها استثمارات أجنبية ضخمة تعمَلُ على ضبط السلوك الصراعي للدولة الأم تجاه الدول المستقبلة للاستثمارات، خشية أن يؤديَ انفلاتُ سلوك

الدولة الأم الصراعي إلى تأميمِ استثمارات تلك الشركات، أو سحب الامتيازات الخاصة الممنوحة لها في الدولِ المستقبلة للاستثمارات، ناهيك عن احتمالِ فقدان أحدِ مصادر المواد الخام اللازمة لتلك الشركات، ومن ثَم فإن الدولَ التي تهدف إلى حماية مصالحِها الاقتصادية في الخارج تحرِصُ على الابتعاد عن التدخل العسكري المكشوف لحماية تلك الاستثمارات، وتفضِّلُ اللجوء إلى الأدوات المستترة[١].

يورد أنصار الاعتماد المتبادل مجموعة من الخصائص أو السمات ليؤشروا بها على الوجود الفعلي لظاهرة الاعتماد المتبادل وتنامي دورها في العلاقات الدولية. فمن الناحية النظرية يستندون إلى مجموعة من المعايير يحكمون من خلالها على وجود الظاهرة من عدمه، وهذه المعايير تتمثل في النقاط الاتية[٢]:

١- حجم المعاملات التي تتم بين الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي.

٢- درجة حساسية الفاعلين الدوليين.

٣- قابلية الفاعلين للتأثر بالعوامل الخارجية.

٤- توافر أطر مؤسسية للتفاعل بين الوحدات الدولية.

بينما هناك مجموعة من المؤشرات العملية التي تدلل على أن العالم بات يعرف، بالفعل، حالة متقدمة من الاعتماد المتبادل، والتي من خلالها يمكن استشفاف المعايير السابقة وهي[٣]:

١- ارتباط المجتمعات بالعديد من الروابط غير الرسمية بين النخب الحكومية، بالإضافة إلى الروابط الخارجية الرسمية، وكذلك العلاقات غير الرسمية بين النخب غير الحكومية والمنظمات عبر القومية.

٢- تتضمن أجندة العلاقات الدولية العديد من القضايا التي لا تتميز بتراتبية معينة في الأهمية. بمعنى أن قضايا الأمن العسكري لم تعد تحتل الأولوية كما كانت، بل أضحت تزاحمها قضايا أخرى مثل الاقتصاد والبيئة وحقوق الإنسان...إلخ.

٣- تصبح القوة العسكرية غير ذات مغزى في حل الخلافات حول القضايا الاقتصادية بين الدول التي تسود بينها حالة من الاعتماد المتبادل.

ومن المؤشرات التي تدلل على أن القوة الاقتصادية (ومعها المسائل والقضايا ذات الصلة) أصبحت تلعب دورا كبيرا في العلاقات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة نجد ما يلي[١]:

١- هناك توجه عالمي نحو تكريس سياسة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، كالاتحاد الأوروبي، و"النافتا" بقيادة الولايات المتحدة، والاتحاد الأسيو- باسفيكي بقيادة كل من الصين واليابان، فضلا عن سياسات التعاون في إطار ما يسمى ب"الشراكة الأورو- متوسطية".

٢- إحلال منظمة التجارة العالمية كتكتل تجاري عالمي في عام ١٩٩٤ محل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT)، حيث أوكلت لها مهمة الإشراف على التجارة الدولية، إذ تساهم بنسبة ٩٥ % من الحجم الكلي، للتجارة العالمية، كما تعمل على إزالة الحواجز الجمركية على السلع والخدمات، وتأسيس قواعد التخصص والتقسيم الدولي للعمل، ...إلخ.

٣- توسع وتنامي العولمة الاقتصادية باندماج دول أوروبا الوسطى والشرقية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وكذا في الاتحاد الأوروبي، وهي الدول التي تنظر إلى الاعتماد المتبادل كميكانيزم أساسي للانضمام إلى أي تكتل، فالصعود التدريجي والسريع للقوة الاقتصادية الصينية، قد يؤهلها في المدى المنظور إلى منافسة القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية.

المحور الثاني: الجدال الليبرالي/الواقعي حول تأثير الاعتماد المتبادل على الأمن والسلم الدوليين.

في البداية يمكن القول أن مقاربة الاعتماد المتبادل جاءت كتحد وكبديل عن النظرة الواقعية المهيمنة على فهم وتحليل العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. ويعتقد أنصارها أن العالم في الستينيات والسبعينيات قد عرف تغيرات جوهرية لم يستطع، أو بالأحرى، لم يرد الواقعيون رؤيتها واعتمادها في عمليتي التحليل والتنظير وبالتالي، بات من اللازم البحث عن مفاهيم ونظريات جديدة تستوعب التغير الحاصل في البيئة الدولية.

اذ حدد كل من "روبرت كوهين وجوزيف ناي " ثلاثة نقاط تحدى فيهم مفهوم الاعتماد المتبادل نظرة الواقعيين للسياسة الدولية، تمثلت في الاتي[١]:

١- بينما ركز الواقعيون على العلاقات بين الدول فقط، أوضح الليبراليون أن السياسة الدولية باتت مسرحا للعديد من التفاعلات والنشاطات التي تتم بين أطراف أو فواعل من غير الدول، كما أن التأثير المتزايد لهذه الفواعل أصبح يهدد قدرات الدول نفسها على التصرف بشكل مستقل في العلاقات الدولية.

٢- تهاوي التمييز الذي أقامه الواقعيون بين مسائل السياسة العليا (الأمن) ومسائل السياسة الدنيا (الاقتصاد والتجارة)، فالسياسة العالمية لم تعد تحكمها مثل تلك التراتبية.

٣-إن تنامي الاعتماد المتبادل بدرجة عالية بين الدول جعل من القوة العسكرية أقل قابلية للاستخدام، وأقل أهمية من الخيار السياسي.

لقد أثرت الرؤى المتباينة لكل من الليبراليين والواقعيين لطبيعة السياسة الدولية وهيكليتها ومكوناتها على فرضياتهما المتعلقة بمدى تأثير ودور الاعتماد المتبادل في تحقيق السلم والأمن الدوليين. وجاءت هذه الفرضيات على النحو التالي:

أ- **الفرضية الليبرالية:** الاعتمادي المتبادل كعامل محفز للسلم.

يعتقد الليبراليون أن الاعتماد بين الدول يخلق مصالح متبادلة، والتي قد تكون مكلفة جدا في حالة ما إذا تراجعنا عنها واخترنا اللجوء إلى استراتيجيات الحرب. فالاعتماد المتبادل هو مرادف للسلم، لأنه يؤسس لشروط التعاون بين الدول. ويؤكدون على وجود علاقة وثيقة بين الإعتماد المتبادل والتعاون من جهة، واحتمالات التقليل من الحروب والنزاعات المسلحة من جهة أخرى، ويعزون ذلك للأسباب الاتية:

١- يوفران (أي الإعتماد المتبادل والتعاون) مصالح مشتركة ومنافع متنوعة، اذ يعززان التفاهم وينزعان مشاعر عدم الثقة والشك المتبادل، عن طريق زيادة التبادل التجاري والاتصال والاعتماد المتبادل، كما يعبران عن رضا الدول بالتنازل عن جزء من سلطتها لصالح المؤسسات الدولية، طمعا في تحقيق السلام والاستقرار بالتعاون مع الدول الأخرى. لا بالعمل المنفرد كما يروج لذلك الواقعيون الجدد. وعليه تصبح المؤسسات الدولية فاعلا فوق- وطني، لها من التأثير في السياسات الدولية ما يفوق دور الدول القومية نفسها، وعليه يغدو النظام الدولي نظاما مؤسسيا ذا بنية تعاونية وجماعية [١].

ويلخص كل من تشارلز ديفيد وعفاف بن السايح الحجج التي يسوقها الليبراليون في التدليل على الارتباط القوي بين الإعتماد المتبادل وتحقيق السلم ، اذ غالبا ما تفضل الدول التجارة على الحرب، فعلى منوال بعض الكتاب الليبراليين "الدوليين" مثل (نورمان انجل وريتشارد كوبدن) اللذين قالا بأن الدول تفضل أن تتاجر أكثر مما تحارب، يذهب "ريتشارد روزكرانس "إلى أن الحرب أصبحت أداة بالية وقديمة بالنسبة للدول التي أصبحت تفضل التجارة، لما أصبحت تقدمه وتسهم به في تطوير اقتصاداتها، وبالنسبة لآخرين من أنصار الإعتماد المتبادل، فإن مجرد الرغبة في تحقيق مكاسب من خلال التبادل بين الدول هو كاف لجعل العلاقات الدولية أكثر تعاونية[٢] .

٢ – الإعتماد المتبادل هو التوصيف الأهم للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، فالاعتماد المتبادل هو حقيقة واقعية يجب أخذها بعين الاعتبار لفهم التغيرات التي تحصل في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. والطرح العبر– مؤسساتي الذي قدمه كل من كيوهين وناي هو رد فعل على برادايم "مركزية الدولة" الذي قدمته الواقعية بعد الحرب. ودون إهمال لدور الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية فإن كيوهين وناي يقترحان الاهتمام بدراسة تأثير الفواعل العبر – وطنية الجديدة من أجل فهم السياسة العالمية [١].

٣–السلم يفترض ويقتضي الإعتماد المتبادل. فالاعتماد المتبادل "الاقتصادي" يقلل من اللجوء إلى الحرب، حتى في حالة الإعتماد المتبادل غير المتكافئ، لأن الدولة الأكثر تبعية في علاقة تجارية ما سوف لن تحطم علاقاتها الاقتصادية وتدخل في نزاع، لأنها سوف تخسر أكثر. كذلك فإن استقرار النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية يمكن تفسير جزء كبير منه بالعودة إلى الإعتماد المتبادل الاقتصادي المتزايد بين الدول[٢].

٤– الإعتماد المتبادل يربط الدول ببعضها البعض ويقودها إلى التعاون، فالاعتماد المتبادل يؤدي إلى التقارب بين الدول من خلال التعاون الذي هو ضروري لسير وديمومة العلاقات بين الدول. فعن طريق "مبدأ الإقليمية" مثلا يمكن أن يؤدي الاعتماد المتبادل إلى أكبر قدر من الشفافية السياسية بين الأعضاء المشكلين للتجمع الإقليمي، وهذه من شأنها أن تسهل التعاون والأخذ بعين الاعتبار مصالح كل طرف. بالنسبة لبعض الكتاب الذين استلهموا من "الوظيفية" فإن الاعتماد المتبادل يخلق مشكلات مشتركة، تقتضي تعاونا بين الدول لحلها، وهذا ما يبرر ضرورة إنشاء مؤسسات تتولى تأطير هذا التعاون[٣].

لذا يمكن القول وحسب الليبراليين، يشكل الاعتماد المتبادل في العلاقات بين الدول بديلا حقيقيا عن علاقات القوة، لأنه يقوم على منطق المقايضة والتبادل والمنفعة المشتركة. كما أنه يؤسس لعلاقات دولية سلمية من خلال الإعلاء من شأن الاعتبارات والاهتمامات الاقتصادية والتجارية، في مقابل التقليل والحد من اللجوء إلى التصورات والسياسات الدولية المبنية على فكرة القوة.

ب- **الفرضية الواقعية:** الاعتماد المتبادل كعامل دافع للنزاع.

يهمل الواقعيون، بشكل عام، العامل الاقتصادي في تفسير الميل نحو الحرب أو السلم. ومع ذلك فإن عددا من الكتابات المهمة قد تحدثت عن التأثير المحتمل للاعتماد المتبادل في السياسة الدولية، وفي المنظار الواقعي، تشكل التجارة الخارجية مصدرا للنزاعات، نظرا لأن الانفتاح الاقتصادي يعني مزيدا من الهشاشة وفقدان الاستقلالية، وعليه يعتبر الاعتماد المتبادل مرادفا لعدم الأمن والنزاع، وتستند هذه الفرضية إلى عدة حجج قدمها بالأساس (كينيث والتز)، يمكن تلخيصها كالاتي:

١- كل نزاع يفترض حدوث عملية اعتماد متبادل مسبقة، فبالنسبة ل والتز كل نزاع يتطلب بدايةً درجة دنيا من الاعتماد المتبادل، لأن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى. وهذا يعني أن وجود علاقة صراعية أو نزاعيه بين طرفين أو أكثر يقتضي ابتداء وجود علاقة بينهما وهذه الحجة في الحقيقة أُسست على تعريف للاعتماد المتبادل خاص بالواقعيين، حيث يعتبرونه مرادفا لهشاشة كبيرة ومتزايدة وبالتالي، فهو تهديد خارجي على الدولة التخلص منه للحفاظ على استقلالها، اذ إن الاقتصاديات الصناعية أقل درجة في اعتمادها المتبادل منها على مستوى أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى لأنه بالنسبة ل والتز يعني الاعتماد المتبادل علاقة اقتصادية متماثلة أو متكافئة وعليه، لا يعتقد والتز بوجود أي من المظاهر الدالة على أن النظام الدولي يشهد حالة من الاعتماد المتبادل المتزايد بين الدول في حين أن بعض الكتاب الواقعيين امثال "روبرت جيلبين" يعترفون بوجود الظاهرة، لكنهم يرفضون الطرح القائل

بأن الدولة سوف لن تكون الفاعل المهيمن في النظام الدولي، بل لا يمكن أبدا، حسبهم، للفواعل الاقتصادية "الخاصة" أن تحل محل الدولة – الأمة[١].

كتاب آخرون من أتباع الواقعية مثل" ريتشارد كوبر" لا يرفضون أهمية ظاهرة الاعتماد المتبادل المتزايد بين الدول، ولكنهم يشيرون أكثر إلى أخطاره، فالاعتماد المتبادل هنا يرى كتهديد لاستقلالية الدول، لأنه يؤسس لعلاقات تبعية تكون مربحة لبعض الأطراف على حساب الأخرى (الاعتماد المتبادل غير المتكافئ)، وحسب هذا الطرح، فإن التجارة الخارجية يعاد صياغتها في مدلولات ذات علاقة بالأمن الاقتصادي الذي يشكل جزءا من الأمن الوطني وعليه، فإن إضافة الأمن الاقتصادي إلى الأجندة التقليدية للأمن يقتضي مراقبة تأثير العوامل الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد الوطني للدولة وعندئذ تصبح متابعة أهداف الأمن الاقتصادي مرتبطة بالمجالات العسكرية للأمن الوطني[٢] .

وبذلك نرى ان الواقعيون يحددون تعريف الاعتماد المتبادل بوظيفتي الهشاشة والحساسية، فالهشاشة كما أشرنا سابقا تشير إلى الكلفة المتعلقة بالدخول في عملية اعتماد متبادل، وهذا الأخير لا يعني بالضرورة علاقة تبعية متبادلة ومتماثلة، وبالتالي فإن مصلحة الدولة تقتضي التخلص من كل علاقة تبعية يمكن أن تضع أمنها في خطر وبالنسبة ل (والتز)، فإن عدم تماثل الكثير من العلاقات التي توصف بأنها تخضع لمبدأ الاعتماد المتبادل يكشف عن عدم ملائمة استخدام المصطلح، فاستعمال مصطلح الاعتماد المتبادل هو جد محايد ومضلل لوصف واقع العلاقات الاقتصادية بين الدول، التي هي في الحقيقة، حسبه، لعبة صفرية تنطوي على رابحين وخاسرين.

فيما يخلص الواقعيون في تحليلهم لظاهرة الاعتماد المتبادل إلى أنها شكل لعلاقة القوة بين الدول، تتضمن تكاليف ومنافع متوقعة، وينجم عنها وضع من الهشاشة يختلف من دولة إلى أخرى حسب درجتي التبعية والاستقلالية، وهذا يعني في واقع

الحال أن العلاقة ليست مربحة لجميع الدول، مما يعني أن توازنات القوة، حتى وإن كانت محدداتها اقتصادية، سوف لن تكون مرضية وعادلة لجميع الدول التي ستبحث دائما عن وضع أفضل مما هي عليه. وهذا سبب كاف جدا أن تضل الحروب والنزاعات شبحا يخيم على العلاقات بين الدول[١].

المحور الثالث: الاعتماد المتبادل في نظر كل من روبن كوهين وجوزيف ناي.

ما هي نظرة كل من كل من (روبرت كوهين وجوزيف ناي ومفهوميهما للاعتماد المتبادل، فهما أشهر من كتب في هذه النظرية، فقد عرفاها على أنها "موقف يشير إلى مواقف الاعتماد المتبادل هو عنوان وشعار المرحلة الحالية، برغم تشكيك بعضهم من خلل رؤيتهم بأننا ندخل عصر العولمة، لكن هنا نتساءل هل جميع الدول المتوسطية مؤهلة ولديها الامكانيات لدخول عصر منافسة العولمة، وهل العولمة نفسها لا تحمل في طياتها وأبعادها اعتمادا متبادل بين أطرافه، متميزة، بسبب تأثيرات متبادلة بين الدول، أو بين الفاعلين في دول مختلفة، وهذه التأثيرات ناتجة من "(الموقف الحالي للمعاملات التجارية الدولية، والبضائع والتنافس، والرسائل، بين الحدود الدولية[٢].

قدم (جوزيف ناي)، في كتابة المنازعات الدولية تعريفا للاعتماد المتبادل من خلال اعتماده لمفهومين، سياسي وتحليلي، "السياسي بمعنى أنا اعتمد، وأنت تعتمد، ونحن نعتمد، وهم يحكمون"، أما التحليلي، "أشار فيه إلى موقف يؤثر فيه الاشخاص، أو الاحداث المتعددة، في أجزاء مختلفة من نظام معين على بعضهم بعضا، وببساطة تعني، الكلمة الاعتماد المشترك، ومن خلال هذا التعريف يلاحظ التطور الذي حدث للاعتماد المتبادل حيث أصبح له أبعاد سياسية وتحليلية وأبعاد ناجمة عن الاعتماد المشترك بين الدول وتزايده [٣].

وبناءً على ما ذكر فالاعتماد المتبادل يشير إلى الظاهرة التي تعبر عن أن الدول تلجأ إلى التعاون مع بعضها بعضا في المسائل التي تواجه نقصا أو ضعفا فيها، ويتم سدّ هذا النقص من قبل الطرف الاخر، أي العلاقة تكون قائمة على المصالح المتبادلة[١].

وتجدر الاشارة أن علاقات الاطراف الاعتمادية لا تلغي ظهور صراع أو وجوده، فعدم بروز ظاهرة الصراع بشكل حاد وعنيف، لا يعني على الاطلاق حالة مبدأ التعايش والتوافق في المصالح بين حلقات هذه الدول، أو نفي لوجود مسببات الصراع، بل يعني اعتماد مقومات الصراع ومحركاته في العلاقة المشروطة والمحددة بمبدأ الاستفادة المتبادله وغياب محصلة الصفر وتتمحور دوافع ظهور الاعتماد المتبادل في النقاط الاتية[٢].

١- من الواقع الدولي الجديد الذي يعيشه العالم، والدول العربية ليست بمنأى عن التأثر بالبيئات العالمية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، فكيف إذا ما كانت تقع ضمن حلقة الدول الصديقة والجيران لعدة قارات. فعالم اليوم هو عالم تلك المشاكل التي يستعصي إيجاد الحلول لها بإرادة دولة منفردة أو مجموعة محددة من الدول، ولكنه قد يتحقق بإرادة عالمية الابعاد. فمشاكل تزايد السكان، والبيئة، والامن، والفقر، ونقص الغذاء، ومديونية العالم الثالث، وغيرها، أصبحت تعدّ مشاكل عالمية الابعاد، وتستدعي حلولً مماثلة تدعم الجهد الذاتي لحلها. ونستخلص هنا بأن المشاكل أصبحت تتخذ شكلً وحجما يتجاوزان قدرة دولة واحدة على حلها، بل تتطلب تعاونا أكبر بين الدول، وبشكل جماعي مما ينشئ "اعتمادا جماعيا متبادلاً لحل مشاكل جماعية".

٢- من الدوافع للتوجه نحو التعاون والاعتماد المتبادلين، انكسار وزوال الحواجز فيما بين السياسة الدولية والسياسة الداخلية، مما أدى لحرية أكثر في انسياب

المؤثرات الخارجية للداخل، والداخلية للخارج، ومن ناحية أخرى ازداد معدل التبادلين: التجاري والمالي بين الدول، والنمو المتزايد في معدلات الصفقات أوجد تشابكا وترابطا بين هذه الدول لتجد نفسها تعيش حالة من الاعتماد. والتعاون المتبادلين، أوجدتها حاجة كل دولة للاخرى وميزة كل دولة في مجال معين.

ويؤيد الدكتور (عبد الفتاح الرشدان) كل من جوزيف ناي وروبرت كوهين، في إنّ عدم مقدرة الدول في القرن الحادي والعشرين العيش بمنأى عما يدور حولها، فانه يجعلها قادرة أن تختار الدول أو المجموعات التي ترغب أن تعزز علاقات التعاون معها بشكل متوازن، ويحفظ لها استقلاليتها، أو بشكل غير متوازن، ودون حساب، مما يجعلها تابعة للطرف الاخر، وهذا يقودنا نحو حرية الخيار في قرار التعاون فيما إذا اعتمد على التكافؤ أم عدمه وفيما إذا أدى إلى علاقة نديّة أو تبعية، وهذا يقودنا إلى حالة الشراكة المتوسطية الاوروبية العربية، ففي هذه الحالة، يقع الاعتماد المتبادل بين الدول الاوربية المتقدمة، والدول العربية النامية الصغيرة، ويعدّ هذا اعتمادا متبادلاً غير متناظر، بسبب طبيعة اقتصاد كل منهما[١].

المحور الرابع: الاعتمادية المتبادلة في علاقات الطاقة بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي.

يرتبط أمن الطاقة بمجموعة من المحددات التي تحمل الدول على تبني سياسات وأدوات مختلفة على الصعيد القومي والدولي تتبلور هذه المحددات في النقاط الاتية[٢]:

١- اختلالات قائمة على العرض والطلب في سوق الطاقة العالمي مع توقعات بزيادة الطلب على الطاقة بنسبة ٥٦% بين عامي ٢٠١٠_٢٠٤٠.

٢- قيود على إمدادات الطاقة قهرية ناتجة عن نضوب مصدر الطاقة أو ظروف داخلية للدولة المصدرة، وقيود على الصادرات بالاتفاق بين مجموعة الدول المنتجة لتقليل العرض.

٣- هجمات إرهابية على مصادر الطاقة واستهداف البنى التحتية للطاقة في الدول المنتجة للنفط والغاز بغية استهداف الدول المستهلكة الكبرى للطاقة.

٤- تحديات خاصة بالشركات العالمية للنفط التي تحد من قدرتها وفعاليتها في الدول المنتجة ومنها التهديدات الأمنية التي تتعرض لها عند حدوث تغيير جوهري في البيئة الأمنية والسياسية لهذه الدول وتهدد عقود استثمار تلك الشركات.

إذن أمن الطاقة من القضايا المهمة والجوهرية التي تسعى كل الدول لتحقيقها بالنظر إلى المخاطر المرتبطة به الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن المخاطر البيئية، ودول الاتحاد الأوروبي وروسيا جزء من هذه الدول التي تسعى جاهدة من أجل الحفاظ على أمنها في مجال الطاقة المرتبط بقطاع المحروقات بشكل عام.

ويمكننا تحديد مفهوم أمن الطاقة لدى كل من روسيا والدول الأوروبية، ثم نتناول واقع الطاقة من خلال حجم الانتاج والاستهلاك لكلا الطرفين.

أولاً – المفهوم الأوروبي لأمن الطاقة، اذ إن مفهوم أمن الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي يقوم على أمن إمدادات الطاقة ويلخص بأربع دعائم رئيسة وهي[١]:

١_ استمرارية توافر موارد الطاقة في السوق من بترول وغاز طبيعي وفحم.

٢- ضمان توفر مصادر طاقة موثوقة من مناطق الإنتاج.

٣- ضمان أسعار معقولة لمختلف موارد الطاقة.

٤- ضمان حماية البيئة وعدم إلحاق الضرر فيها.

وقد استورد الاتحاد الأوروبي ٣٣,٥٠%من حاجته النفطية و٣٩% من الغاز من روسيا عام (٢٠١٣م) بينما في عام (٢٠٢١م) بلغت صادرات روسيا من النفط الخام والمكثفات ٤,٧ مليون برميل يوميًا؛ ما يعادل أكثر من ٤٥% من إجمالي الإنتاج البالغ ١٠,١ مليون برميل يوميًا، كانت دول أوروبا لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي المستورد الرئيس للنفط بنحو ٤٩% من إجمالي صادرات الطاقة الروسية، تليها منطقة آسيا وأوقيانوسيا بمقدار ٣٨%، كما هو الحال في النفط، كانت أوروبا أكبر مستورد إقليمي للغاز الطبيعي من موسكو، بما يعادل ٧٤% من إجمالي صادرات الطاقة الروسية في(٢٠٢١م) بقيادة ألمانيا وتركيا وإيطاليا، وهو ما يجعل روسيا أول مورد للطاقة نحو الاتحاد الأوروبي، وأهم الأسباب التي جعلت روسيا في المركز الأول ضمن أولويات أمن الطاقة الأوروبي هي[١]:

١- القرب الجغرافي ومن ثم وفرة بالنقل وحماية أكبر من التخريب والعمليات الإرهابية.

٢- توفر البنى التحتية لنقل الطاقة عبر الأنابيب والتي هي بحالة تطور مستمر.

ووفقاً لإحصائيات شركة برتش بتروليوم لعام (٢٠١٩م) بلغ إنتاج الدول الأوروبية من النفط الخام بنحو ٣,٥٦٦ مليون برميل يومياً، بينما بلغ استهلاكها من ١٤,٩٧٥ مليون برميل يومياً، أما الغاز الطبيعي فإن الدول الأوروبية تنتج نحو ٢٨٨ مليار م٣ سنويا، أما استهلاكها منه بلغ ٥٣١ مليار م٣ سنويا، وقد عملت الدول الأوروبية على توفير الفرق بين الإنتاج والاستهلاك البالغ ١١,٤٠٩ مليون برميل نفط خام و٣٠٣ مليار م٣ غاز عن طريق استيراد نحو ٢٤٣مليار م٣ سنوياً، فيما بلغ حجم مخزون دول الاتحاد الأوروبي

عام(٢٠٢١م) من النفط حوالي ١١٢,٥مليون طن، النصيب الاكبر للنفط الخام حوالي ٤٧,٤ مليون طن، يليه الغاز الطبيعي حوالي ٤٠ مليون طن[١]. إذ أن معظم الدول الأوروبية تعاني من اعتمادية وارداتها من الطاقة على الاستيراد، مما جعل اقتصادها وسياساتها مرتبطة بمعطيات هذه الاعتمادية وتقلبات العلاقات بين الدول المنتجة والفاعلة في سوق الطاقة.

ثانياً : المفهوم الروسي لأمن الطاقة يركز على ضرورة الاستخراج الكافي من مصادر الطاقة الروسية الواقعة في مناطق جغرافية صعبة وقاسية، كما يتضمن ضرورة الوصول الآمن إلى أسواق الطاقة العالمية لاسيما الأوروبية منها، فضلاً عن ضرورة التصدير الآمن لإمدادات الطاقة الروسية دون عرقلتها من طرف دول العبور وبأسعار عالية تحقق أرباحاً مهمة زيادة على ضرورة امتلاك التكنولوجيا الحديثة لاستخراج الطاقة، وامتلاكها والتحكم في شبكة خطوط نقلها نحو الأسواق الخارجية مع ضرورة خلق تنوع وتوازن في أسواق الطاقة بما لا يجعلها تابعة لسوق طاقة واحدة ، اذ أبرمت شركة "غازبروم" الروسية عقداً مع هنغاريا بتاريخ (٢٠٢٢/٨/٣١م) لتزويدها بالغاز حتى العام (٢٠٣٦م) اذ سيتم توريد الغاز الروسي إلى هنغاريا من دون المرور بالأراضي الأوكرانية، وهو ما وصفته كييف بأنه "ضربة"، فيما علّقت هنغاريا على الأمر بالقول إن "مسار التوريدات يحدده من يمتلك الغاز".. وهنا أصل القضية ومكامن قوة روسيا في استخدام غازها، ولا سيما أن أوكرانيا التي يحكمها نظام معادٍ لروسيا بدأت تخشى على دورها كبلد عبور للغاز الروسي إلى أوروبا، وما يحققه لها ذلك من منافع اقتصادية وسياسية [٢].

هذا المفهوم يجعل من روسيا فاعل محوري في توازنات الطاقة في السوق الدولية، فهو أداة جيوسياسية وأحد أصول القوة الناعمة الحاسمة التي تستخدمها

روسيا للحفاظ على مجال نفوذها في العالم، وتمارس روسيا نفوذها من خلال شركات الطاقة ومن أهمها شركة "غاز بروم" كمحاولة للانتقال إلى صيغة تعددية النظام الدولي، وبرزت أنابيب الغاز كسلاح استراتيجي فاعل في يد روسيا ضد الأطراف الأخرى من خلال ما يسمى بدبلوماسية الطاقة، فلا عجب من استخدام الأدبيات السياسية لعبارة : " ليس لروسيا سياسة خارجية وإنما سياسة طاقية[١].

وتعد روسيا من الدول الفاعلة في مجال الطاقة ومن أغنى دول العالم حيث تمتلك أكبر احتياطي عالمي من الغاز مقداره ١,٦٨٨ تريليون م٣ بما يعادل٢٣,٤% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، وصل الانتاج الروسي من هذا المورد عام (٢٠١٤م)الى ٦٠٥ مليار م٣ سنوياً، ويتوقع أن يصل الانتاج الروسي من الغاز عام(٢٠٣٥م) الى٧٢٧,٣ مليار م٣، كما يتوقع أن يصدر منه حوالي٢٦٨ مليار م٣ خلال تلك السنة[٢].

وأوضحت "أوابك" في دراسة نفطية متخصصة إن روسيا تمتلك سابع أكبر احتياطيات مؤكدة من النفط الخام على مستوى العالم بواقع ٨٠ مليار برميل في نهاية عام(٢٠١٦م)، بينما بلغ انتاج روسيا من النفط عام(٢٠١٥م) مقدار ١١,٣ مليون برميل يومياً من النفط ومشتقاته وقامت روسيا في إثرها بتصدير ٧,٥ مليون برميل يومياً من النفط الخام بينما استهلكت ٣,٥ مليون برميل من النفط، وهكذا يكون الدخل الرئيسي من النفط الذي وصلت ايراداته عام(٢٠١٣م) إلى١٩١ مليار دولار، ومن الغاز نحو ٢٨ مليار دولار يوفران الغاز والنفط معا ٦٨% من ايرادات التصدير الروسية[٣].ونرى أن روسيا تستخدم أمن الطاقة كمفهوم اقتصادي وسياسي، وأن يكون

لها فاعلية وتأثير في النظام الدولي من أجل تحقيق أهدافها، أكثر من تناوله كمفهوم يركز على أمن العرض ووفرة أسواق الطاقة.

استهلكت دول الاتحاد الأوروبي خلال السنة نفسها ١,٦٦٦ مليار طن ما يعادل ٩,٩٩٦ مليار برميل نفط سنوياً، اذ استورد الاتحاد الأوروبي (عام ٢٠١٣) ٣٣,٥٠% من حاجته النفطية من روسيا، مثلما استورد ٣٩% من حاجته من الغاز من روسيا أيضاً، وهو ما يجعل روسيا أول موّرد للنفط والغاز نحو الاتحاد الأوروبي، بمعنى أن دول الاتحاد الأوروبي تعتمد بشدة على إمدادات الطاقة الروسية، بما يجعلها أكثر تبعية لواردات الطاقة الروسية[١].

تشهد روسيا على الطرف الآخر أيضاً تبعية طاقية شديدة نحو سوق الطاقة الأوروبية؛ اذ يتجه ما يزيد على ٨٠% من الإنتاج الروسي من النفط والغاز نحو السوق، بينما تستورد روسيا ما يفوق نصف حاجتها من التقنية الخاصة باستخراج النفط والغاز من الاتحاد الأوروبي[٢].وهكذا يمكن القول إن روسيا بحاجة إلى السوق الطاقية الأوروبية قصد تصريف إنتاجها، بينما تحتاج دول الاتحاد الأوروبي إلى إمدادات الطاقة الروسية قصد تلبية حاجاتها، وهو ما يخلق تبعية طاقية متبادلة بين القطبين.

نجد من خلال مقارنة مفهوم الطاقة الأوروبي بمفهوم الطاقة الروسي أن هناك اتفاق في المفهومين في الجزء الخاص بضرورة استمرار تدفق إمدادات الطاقة بينهما، إلا أن هناك اختلاف في كل من حجم هذه الإمدادات واستمراريتها وطرق نقلها، وبالتالي شغلت الطاقة دور محوري في العلاقات الأوروبية_ الروسية حيث لعبت دور مهم في تحديد منحى مسار العلاقة بينهم.

وتعتمد دول الاتحاد الأوروبي على إمدادات الطاقة الروسية بنسبة لا تقل عن٣٠% من حاجتها، وتصل عند بعض دول أوروبا إلى إجمالي حاجاتها من الطاقة، بالإضافة إلى سيطرة روسيا على ما يقارب ١٥٤ ألف كيلومتر من أنابيب الغاز في القارة

الأوروبية، ولخصت المفوضية الأوروبية في شهر أيار عام(٢٠١٤م) اعتماد أوروبا على الغاز الروسي على النحو التالي: تعتمد ست دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي على روسيا فقط كمورد خارجي وحيد لوارداتها من الغاز الطبيعي، ومنها ثلاث دول تعتمد على استخدام الغاز الطبيعي لتلبية أكثر من ربع حاجاتها من الطاقة بمعني أن دول الاتحاد الأوروبي تعتمد بشدة على إمدادات الطاقة الروسية بما يجعلها أكثر ارتهاناً لإمدادات الطاقة الروسية(١).

ووفقاً لاستراتيجية روسيا التي أطلقتها عام(٢٠١٠م) تظل أوروبا الوجهة الرئيسية لصادرات روسيا من الطاقة حتى عام (٢٠٣٠م)، وهكذا يمكن القول أن روسيا بحاجة إلى السوق الطاقية الأوروبية لتصريف إنتاجها، بينما تحتاج دول الاتحاد الأوروبي إلى إمدادات الطاقة الروسية لتلبية حاجاتها، وهو ما يخلق" تبعية طاقية متبادلة بين الطرفيين"، وتظهر ملامحه في عدة نقاط (٢):

أ_ ترتبط دول الاتحاد الأوروبي بعقود إمدادات طويلة المدى مع شركة غاز بروم الروسية تتضمن استيراد الاتحاد الأوروبي مقدار ٢٠٠_١٨٠مليار م٣ من الغاز، من طرفها ومعظم هذه العقود تمتد إلى ما وراء عام(٢٠٢٥م)، وبعضها إلى ما بعد عام (٢٠٣٠م)، وهو ما يجعل دول الاتحاد الأوروبي أكثر ارتباطاً بإمدادات الطاقة الروسية، وبنفس الوقت تعتمد شركة غاز بروم على السوق الأوروبية بنسبة ٧٠% من عائدات صادراتها من الغاز.

ب_ تتسلم دول الاتحاد الأوروبي أكثر من ٥٠% من إمدادات الطاقة الروسية عبر أوكرانيا كدولة عبور، وفي ظل الأزمات الأوكرانية المتتالية يزيد قلق دول الاتحاد من عدم استدامة إمداد الطاقة لها، وتعطل هذه الإمدادات سيكون مكلفاً لروسيا وله أثار اقتصادية فورية.

ونتيجة لما سبق إن درجة الاعتماد المتبادل بين الدول الأوروبية وروسيا مرتفعة جداً أدت إلى وضع استراتيجيات واضحة لأمن الطاقة، فكل دولة تحاكي متطلباتها من الطاقة في ظل التهديدات المتزايدة التي تتعرض لها البلدان المنتجة، وفي طبيعة الحال فإن استراتيجيات الطاقة في الدول المستهلكة والمتقدمة تكون أكثر رؤية للمستقبل مقارنة بالدول المنتجة التي تفتقر إلى التخطيط الاستراتيجي لإدارة مواردها، مما يقود إلى أن أبعاد ومحددات أمن الطاقة تصبح ذات تأثير مباشر في بناء سياساتها واستراتيجياتها.

اما اهم تحديات أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية– الروسية هي[١]:

١– أثارت الهيمنة الروسية على سوق الطاقة الأوروبي مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً للدور الذي تلعبه شركة غاز بروم في البنية التحتية للطاقة في الاتحاد الأوروبي، من استخدام النفط والغاز الروسي سلاحاً استراتيجياً من جانب روسيا في الساحة الأوروبية التي بقيت ميدان النفوذ الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية.

٢_شبكات أنابيب النفط والغاز، والتنافس الروسي الأمريكي في السيطرة على الأنابيب التي ستقوم بنقل البترول إلى الأسواق الغربية، ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية خلق مشاريع خطوط أنابيب منافسة للخطوط الروسية مثل خط نابوكو وخط باكو جيهان، التي تعد من أخطر التحديات التي تواجهه أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية الروسية.

٣_ الأزمات السياسية في أوكرانيا وجورجيا، فأوكرانيا دولة عازلة بين روسيا وأوروبا وتعد المعبر الرئيسي لتمرير إمدادات الطاقة والمقدرة بنحو ٨٠% من إمدادات الطاقة الروسية إلى أوروبا، وتبرز مخاطر هذا العبور من خلال مخاطر سلامة شبكة أنابيب الطاقة باعتبارها شبكة قديمة، ومخاطر عسكرية في حال نشوب أعمال عنف خاصة في أوكرانيا الشرقية ففي عامي(٢٠٠٦ و٢٠٠٩) تسببت النزاعات بين روسيا وأوكرانيا

فيما يتعلق بسعر ونقل الغاز في حدوث اضطرابات مؤقتة في إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا، مما أدى إلى زيادة الأمننه في الخطابات السياسية حول الطاقة، كما أدت الحرب الروسية الجورجية عام(٢٠٠٨م)إلى تأجيج التوترات بين الطرفين، وحولت الأزمة الأوكرانية عام(٢٠١٤م)هذه التوترات إلى مواجهة مفتوحة وأثرت أيضاً على موقف الاتحاد الأوروبي وروسيا اتجاه تجارة الطاقة بينهما، كما يخشى أن يقع أمن الطاقة الأوروبي والروسي ضحية للأزمات السياسية اللاحقة.

وعليه نجد أن أمن الطاقة الأوروبي أصبح مرتبط بترتيبات الطاقة الروسية وفقاً للاعتمادية المتبادلة، فحاجة أوروبا للطاقة الروسية تعادل أو تفوق رغبتها للحد من نفوذها، وهذه التحديات تدخل الطرفين بإشكالية تمس أمنهم وتؤكد على التكامل بينهم في مجال الطاقة.

المحور الخامس: انعكاس الحرب الروسية_ الأوكرانية على أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية_ الروسية.

أُثيرت الأزمة مجدداً بين روسيا وأوكرانيا مع مرور أكثر من سبع سنوات على اندلاع الأزمة الروسية_ الأوكرانية والضم الروسي لشبه جزيرة القرم عام(٢٠١٤م)، والحرب الأوكرانية مع الانفصاليين المدعومين من روسيا، وزادت من حدة التوتر في العلاقات بين الطرفيين والتي شهدت حالات مد وجزر منذ انتهاء الحرب الباردة عام(١٩٩١م) وحتى الاعتراف الروسي بمنطقتي دونيتسك ولوغانسك في(٢٠٢٢\٢\٢٢م) ثم اندلاع الحرب في صباح(٢٠٢٢\٢\٢٤م) "والتي لاتزال قائمة"، أعادت التساؤلات مجدداً حول مستقبل أمن الطاقة الذي لطالما شهد العديد من التهديدات والتحديات التي تهدد من وجود الأمن نفسها، أدان الاتحاد الأوروبي العملية العسكرية الروسية على أوكرانيا بأشد العبارات وتوعد بعقوبات موجعة ضد الاقتصاد الروسي، غير أن التوعد برفع سقف العقوبات بدا وكأنه فشل في ردع الروس وإيقاف

الحرب، وبدأ رداً باهتاً على أسوأ تهديد لأمن أوروبا منذ عقود ولا شك أن انعكاسات هذه الحرب على أمن الطاقة الأوروبي الروسي لا يزال في طور التكشف[١].

أولا: انعكاس الحرب الروسية – الأوكرانية على أمن الطاقة الأوروبي ، اذ تسببت التوترات والنزاعات المتكررة بين روسيا وأوكرانيا باضطرابات مؤقتة في إمدادات الطاقة الروسية إلى أوروبا، وأصبح أمن الطاقة أحد الشواغل الرئيسية للاتحاد الأوروبي الذي وافق على صياغة استراتيجية أمن الطاقة لعام(٢٠١٤م) وإطار عمل اتحاد الطاقة لعام(٢٠١٥م)، والتي تضمنت من بين أهدافهما تنويع موردي الطاقة وتعزيز المرونة في مواجهة أزمات الطاقة الناجمة عن صدمة العرض، وقد ركز اتحاد الطاقة على زيادة أمن الطاقة من خلال خلق سوق طاقة متكامل في الاتحاد الأوروبي وتحسين كفاءة الطاقة، وتنطلق سياسة أوروبا في ميدان أمن الطاقة من رؤيتها للتحديات القائمة التي يواجها العالم، والمتجسدة في تحديين بارزين هما [٢]:

١- يتعلق بتأمين تغطية منتظمة وبتكلفة يمكن تحملها من مصادر الطاقة.

٢- يتعلق بظاهرة التغير المناخي، مما يقضي بالضرورة العمل بالتوازي إلى تنوع مصادر التزود وتعدد مسارات النقل والسعي إلى تحقيق المزيد من تنوع مصادر إنتاج الطاقة.

مع بدء العملية العسكرية الروسية على أوكرانيا وفشل المحاولات الأوروبية ولاسيما الفرنسية والألمانية لمنع اندلاع الحرب، واقتراب القوات الروسية من كييف وفرض عقوبات اقتصادية على روسيا جعل دول الاتحاد الأوروبي يتبعون سياسات متضاربة، وقد اتضح تباين الموقف الأوروبي من التحدي الروسي وعدم قدرته على الانخراط الكامل في تطبيق العقوبات الأمريكية خاصة في مجال الطاقة نظراً لكونه يعتمد في أكثر من ثلث استهلاكه على روسيا، وهذا ما جعل المستشار الألماني "اولاف شولتس" يصرح عقب" قمة ازمة" التي عقدها الاتحاد الاوروبي في فرساي لمواجهة العملية

الروسية في أوكرانيا بتاريخ (٢٠٢٢/٣/١٠)، ولدراسة مشروع المفوضية لخفض الاعتماد على الغاز الروسي بمقدار الثلثين للعام نفسه، و"دعم الحلف الأطلسي"، اذ تعمدت أوروبا استثناء إمدادات الطاقة الروسية من العقوبات لأن ذلك سينعكس بشدة على اقتصاد الدول الأوروبية "[١].

لذلك تعلن دول الاتحاد الأوروبي اليوم عزمها على إلغاء الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية، وأنها تنوي الاستغناء عنها في عام (٢٠٢٧م)، وتعقد الاجتماعات على أعلى المستويات لبحث كيفية تحقيق هذا الهدف، وإطلاق عملية جدية لإعادة صياغة سياسة الطاقة الأوروبية على صعيد أشمل، ولكنها تعي جيداً بأن ذلك لن يتحقق بسهولة إذ تهيمن روسيا على حصة كبيرة من سوق الطاقة في أوروبا ٣٩% من الغاز الطبيعي، و٣٣,٥% من النفط لدول، وهذا ما يجعل التبعية الأوروبية لإمدادات الطاقة تتركز عند مورد واحد مهم يتمثل بروسيا، يتسلم الاتحاد الأوروبي٨٠% من إمدادات الطاقة القادمة من روسيا عبر أوكرانيا، وهو ما يجعله يواجه توجساً دائماً بشأن قطع إمدادات الطاقة على خلفية الأزمات الأوكرانية المتتالية بما يؤثر في استدامة سلسلة الطاقة نحو أوروبا، كما وقررت كثير من الشركات والمؤسسات الأوروبية تجميد استثماراتها ولم تنسحب من السوق الروسية كما فعلت شركة توتال الفرنسية[٢].

ويمكن القول إن الاستغناء عن الغاز الروسي الذي يشكل ٤٠% من إجمالي واردات الطاقة الأوروبية غير ممكن حالياً سيستغرق سنوات، وبالتالي ستواجه دول الاتحاد الأوروبي أزمة حقيقية وانقسام حول السرعة التي ستنهي بها الاعتماد على إمدادات الطاقة الروسية.

ثانيا: انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على أمن الطاقة الروسي، اذ أصبحت العقوبات الغربية والاقتصاد الروسي متلازمتين منذ عام(٢٠١٤م) بعد إعلان روسيا ضم شبه جزيرة القرم اليها، ولكن هذه العقوبات بالرغم من شدتها لم يكن لها ذلك

التأثير الموجع الذي سعت له الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ومع بداية الحرب الروسية الأوكرانية الحالية التي لم تكن مجرد صراع بين بلديين، فأوكرانيا تخوض معركة أكبر من قدرتها على تحمل عواقبها مدفوعة بدعم أوروبي مذبذب، والثاني خصم قوي وعنيد هدفه تغيير النظام الدولي، فقد أثر الصراع منذ اليوم الأول على عدة ملفات دولية متشابكة، لا تعتبر فيها روسيا الخاسر الوحيد على كل حال، ورغم ذلك تبدو روسيا أقل قلقاً من أوروبا بما يخص العقوبات المفروضة عليها، وخاصة أنها خلال العام الماضي تعمدت روسيا خفض إمدادات الغاز لأوروبا، وخلقت بذلك أزمة طاقة بالدول الأوروبية بهدف الضغط على مفوضية الطاقة الأوروبية في بروكسل لتسريع الحصول على ترخيص مشروع (نورد ستريم ٢) الذي يمد المانيا بنحو ٥٥ مليار م٣ سنوياً من الغاز المسال، كما لعبت روسيا بالورقة نفسها قبل غزوها لأوكرانيا لشق صفوف الأوروبيين المحتاجين إلى الطاقة بين داعم لأوكرانيا، وثان متخوف من دفع ثمن هذا الدعم على احتياجاته الطاقية ولكن خسارة السوق الأوروبية لا شك أنها خسائر كبيرة لروسيا، ولكن روسيا تملك أسواق بديلة هائلة من حيث حجم الاستهلاك، كالصين والهند ودول آسيوية أخرى وحتى دول افريقية مستقبلاً[١].

المحور السادس: الفرص والخيارات البديلة والمتاحة لإمدادات الطاقة الأوروبية والروسية.

أن أزمة الغاز الأوروبية الروسية اضعفت الثقة في روسيا كشريك في تزويد أوروبا بالطاقة، الأمر الذي جعل الحكومات الأوروبية تفكر بإعادة النظر في سياستها القائمة على الاعتماد بدرجة رئيسية على مصادر الطاقة الروسية والسعي للحصول عليها من مصادر بديلة غير روسية، وعلى الجانب الأخر لا تقل روسيا تضرراً بخسارة السوق الأوروبية ومحاولاتها لتسويق إنتاج إمدادات الطاقة بأسواق أخرى بالسرعة القصوى. وعليه سنعرض البدائل المتاحة لإمدادات الطاقة الأوروبية والروسية:

أولاً: البدائل المتاحة للدول الأوروبية عن امدادات الطاقة الروسية: اذ يسعى الاتحاد الأوروبي إلى خفض اعتماده على استيراد الطاقة من الخارج من خلال تعزيز اعتماده على الموارد الذاتية ، اذ ان تنويع مصادر الطاقة بالنسبة لأوروبا بهدف إضعاف أي إمكانية لابتزازها من قبل روسيا، وهذه الاستراتيجية كانت مطروحة حتى قبل بدء الحرب الروسية الأوكرانية، اما ما يتعلق حول الطلب على الطاقة ، فتشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن منحى الطلب على مختلف مصادر الطاقة باستثناء الطاقة الذرية، سيستمر في الصعود حتى عام(٢٠٣٠م)، وسيرتفع معدل استهلاك البترول من ٨٤ مليون برميل يوميا في عام(٢٠٢٢م) ليصل إلى١١٦ مليون برميل يوميا عام(٢٠٣٠م)، وأكد وزير الاقتصاد الفرنسي "برونو لومير" في زيارة لموقع إنتاج الهيدروجين التابع لشركة "إير ليكيد الفرنسية بتاريخ(٢٠٢٢/٣/٨م)،" أن أوروبا لديها العديد من الحلول لتصبح مستقلة عن الغاز الروسي، يمكن الاعتماد عليها حتى لا تكون غالبية احتياجاتها في قبضة يد روسيا، وصرح أنه يريد تسريع العمل بموجبها لتكون أوروبا قادرة على مواجهة شتاء(٢٠٢٢_٢٠٢٣م)، وتتمثل هذه الحلول في الآتي[١]:

١_ ضرورة تسريع تخزين الغاز بنحو ٩٠% من الحاجات اللازمة لمواجهة شتاء(٢٠٢٣م).

٢_ قيام الدول الأوروبية بعمليات شراء جماعية للحصول على أسعار مخفضة.

٣_قيام الدول الأوروبية بتنويع الإمدادات من منتجين أخرين كالولايات المتحدة الامريكية.

٤–تسريع نشر مشروعات الطاقة المتجددة هذا العام مما يقلل من استخدام الغاز بمقدار ٦ مليار م٣، وتعزيز حصة الطاقة الحيوية والطاقة النووية في توليد

الكهرباء مما سيقلل من استخدام الغاز بمقدار ١٣ مليار م٣ في غضون عام، بالإضافة لإنشاء ٨ محطات طاقة نووية لتوليد الطاقة بحلول عام (٢٠٥٠م).

٥_وضع تدابير ضريبية قصيرة الأجل لحماية مستهلكي الكهرباء من ارتفاع الأسعار.

٦_استبدال مضخات حرارية بأجهزة التدفئة العاملة بالغاز الطبيعي، وإغلاق الصناعات الكثيفة الاستخدام للغاز.

وفي إطار سعي الاتحاد الأوروبي إلى التنوع بإمدادات الطاقة، اتجهت الأنظار إلى دولة قطر على أمل أن تقدم حلولاً عاجلة للسوق الأوروبي، بعد إعلانها عن رفع إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال من ٧٧مليون طن سنوياً الى١٢٦ مليون طن بحلول عام(٢٠٢٦م)، ورغم ذلك لن تكون قطر قادرة بمفردها على إغناء أوروبا عن الغاز الروسي وذلك لعدة اعتبارات مهمة أنه لا يمكن دولة بمفردها تعويض إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا لان قطر مرتبطة بعقود طويلة الأجل تمتد لثلاثة عقود مع دول شرق أسيا لا يمكن كسرها ولا يمكنها نظرياً تحويل إلا (١٠-٢٠)% من صادراتها إلى أوروبا، وأخرها أن هذا الحل يظل قصير الأمد وغير مستدام بالنظر إلى التكلفة المرتفعة نسبياً لنقل الغاز المسال الذي يتطلب منشآت خاصة لإعادة تحويله من الحالة السائلة إلى الحالة الغازية قبل استخدامه، ورغم المساعي الحثيثة لواشنطن لتعويض إمداد الطاقة الروسي إلى أوروبا، حاولت رفع صادراتها إلى القارة العجوز مستفيدة من تربعها على عرش قائمة الدول المنتجة للغاز بنحو ٩١٤ مليار م٣ وهو ما يفوق الحصة الروسية بنحو ٣٠٠ مليار م٣، ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تسعير الغاز لجعله أكثر تنافسية مع الغاز الروسي، ولكن كل ذلك لم يكن كافياً لسحب يد الروس نظراً لعدة اعتبارات اقتصادية بحتة أبرزها أن الغاز الروسي يتمتع بأفضلية سعرية، نظراً لوصوله إلى أوروبا عبر الأنابيب بحكم القرب الجغرافي وتوفر البنية التحتية بعكس الغاز الأمريكي الذي ينقل مسالاً بتكلفة عالية عبر البحار، وقد بلغ

إجمالي صادرات الغاز المسال الأمريكي إلى أوروبا في شهر كانون الثاني ٧,٥ مليون طن[١].

وبعدما خابت مساعي الاعتماد الكلي على قطر وأمريكا وأذربيجان والنروج، لجأت أوروبا إلى دول أخرى كالجزائر باعتبارها من أكبر مصدري الغاز الطبيعي في العالم، فضلا عن بعدها الجغرافي من أوروبا لكن الجزائر قبل انطلاق الحرب الروسية الأوكرانية كانت قد أبلغت عملاءها الأوروبيين بأنها ربما تقلل تصدير الغاز بسبب ارتفاع الطلب المحلي، كما أنها الأن تلزم موقف الحياد من الحرب الدائرة في أوكرانيا، وحتى في حالة قبول الجزائر تصدير طاقتها لأوروبا قد تكون غير قادرة على تعويض إمدادات الغاز الروسي لأوروبا، نظراً إلى الفرق الهائل في إنتاج الدولتين فأقصى ما يمكن أن يحمله خط الأنابيب المغاربي هو٣٢ مليار م٣، مقابل ٣٠٠ مليار م٣ توفرها روسيا من الغاز سنويا لأوروبا[٢].

اذ يفكر الغرب إلى جانب الغاز في بدلاء أكثر موثوقية لتعويض حصة روسيا من النفط وقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً في مباحثات ومفاوضات تهدف إلى وقف تدفق النفط الروسي إلى أوروبا لحرمان روسيا من أحد أكبر الأسواق المستهلكة لمنتجاتها النفطية في العالم، ولكن مثلما هو الحال مع الغاز، تراهن روسيا على إمكاناتها النفطية الهائلة التي تمكنها من إلحاق الضرر بسوق النفط العالمي دون أن تتمكن الدول النفطية الأخرى كالعراق والسعودية وإيران وفنزويلا من تعويض العجز، لتثبت للمرة الثانية أن كل طرق أوروبا الطاقية تؤدي حتماً إلى روسيا على الأقل إلى المدى القريب.

ثانياً : الفرص والبدائل المحتملة لتصدير الطاقة الروسية: يعد موضوع أمن الطاقة الروسي وتحدياته الراهنة أحد أهم القضايا الأمنية في الاستراتيجية الاقتصادية

والسياسية لروسيا، ذلك أن روسيا هي أكبر فاعل في مجال الطاقة في أوراسيا بفضل قدراتها الطاقية الهائلة والتي تعتمد عليها، فضلاً عن مكانتها كأحد أهم منتجي ومصدري الطاقة نحو كبرى المناطق المستهلكة لهذه المصادر، سيما في أوروبا وأسيا، فالطاقة هي شريان الحياة لاقتصاد روسيا وقطع الإمدادات عن كبار المستهلكين للطاقة في ظل العقوبات الحالية سيؤدي إلى انهيار للاقتصاد الروسي، لاسيما أن الأسواق الأخرى لا يمكنها أن تعوض السوق الأوروبية، بالرغم أن روسيا الدولة الوحيدة من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن التي لا تحتاج إلى استيراد الطاقة، بل وتعد الأولى في الإنتاج و التصدير والمسيطر الوحيد على أسواق الطاقة خارج دول أوبك، وتراهن روسيا أثناء محاولات ضمان وتعزيز أمن الطاقة لها على مجموعة من الفرص والرهانات القائمة على حفظ مكانة روسيا في سوق الطاقة الأوروبي من جهة، والبحث في الوقت نفسه عن أسواق عالمية جديدة مماثلة لتلك الأسواق الأوروبية عبر مشاريع جديدة .

وبما ان الصين متعطشة للطاقة، لم تدين الحرب ولم تنخرط في العقوبات الغربية على روسيا فهل تكون أحد المنافذ البديلة لغازها، لاسيما ان علاقات الصين وروسيا ومازالت متعددة الأبعاد وعميقة الجذور بعد أن مرت بفترات صعبة قبل الحرب الباردة حرصت فيها السياسات الأمريكية والغربية على تعميق هذا الخلاف، ولكن بعد الحرب الباردة جمعهم خندق واحد في مواجهة المعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وتعد الصين بالنسبة لروسيا أكبر شريك اقتصادي وخاصة بعد بيان الشراكة الاستراتيجية "بلا حدود"، الذي وقع بين الرئيسين الصيني والروسي في(٢٠٢٢/٢/٤م) والذي تضمن عدة اتفاقيات يتجاوز عددها ١٥ اتفاقية، أهمها توريد الغاز الروسي إلى الصين عبر خط أنابيب جديد طاقته ٥٠ مليار م٣ من الغاز سنوياً، ونصت أهم بنود الاتفاقية على توريد ١٠مليارات م٣ من الغاز الروسي إلى الصين سنوياً على مدى ٣٠ عام بدءاً من(٢٠٢٦م)،وتسوية مبيعات الغاز بين الجانبين باليورو بدلاً من الدولار الامريكي، وتقدر الصفقات بقيمة ١١٧ مليار دولار لشراء النفط والغاز، ورغم أن

البلدين روسيا والصين كانا يتوقعان قبل الحرب الروسية الأوكرانية زيادة حجم التبادل التجاري بينهما الى ٢٠٠ مليار دولار بحلول عام(٢٠٢٤م)، لذا فالاقتصاد الصيني يمثل المنقذ للاقتصاد الروسي بعد تشديد العقوبات الغربية، وستحتضن الصين الجزء الأكبر من صادرات روسيا من الغاز والفحم والبتروكيميائيات تعويضاً لها عن الحرب الاقتصادية الشاملة التي تمارسها دول التحالف الغربي، ولاسيما على قطاع النفط والغاز، وهنا ستجد الصين نفسها طرفاً في هذه المعركة وإن اختارت بصورة رسمية الحياد في الأزمة الروسية الأوكرانية، بعد ادراكها للمخاطر الاستراتيجية الكامنة في استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، سواء على المستوى السياسي أم الاقتصادي والتهديدات الهائلة للصين في حال نجاح التحالف الغربي الأمريكي المتمثل بحلف الناتو في كسر روسيا والانتصار عليها في حرب أوكرانيا[١].

ثالثا: مستقبل الطاقة الروسية الأوروبية في ظل السيناريوهات المحتملة للحرب الروسية_ الأوكرانية.

في ظل مقاومة أوكرانية لروسيا بدعم أوروبي وأمريكي، وبالتوازي مع فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية كبيرة، والمحادثات السياسية عبر قنوات سياسية مختلفة قد يشير إلى إمكانية حل الأزمة بطرق سياسة تعطي لروسيا ضمانات أمنية وتتبنى أطراف الأزمة مقاربات شبه صفرية ومن هنا تتبلور عدة سيناريوهات متوقعة هي[٢]:

السيناريو الأول: انهيار المفاوضات وتصاعد العنف وتوسع نطاق الحرب لتشمل أطراف أخرى كحلف الناتو وبالتالي حرب عالمية ثالثة قد تكون نووية سيتحمل العالم كله نتائجها، والذي سينعكس سلبيا على سوق الطاقة لاسيما على الجانب الأوروبي الذي سيتضرر بشكل كبير وهو سيناريو مستبعد حدوثه في ظل تواجد الحوار الدبلوماسي والمساعي الدولية لحل الازمة.

السيناريو الثاني: سقوط أوكرانيا وهذا يعني مزيد من العقوبات وأمن الطاقة الروسي والأوروبي في خطر، وهو سيناريو يصعب تحقيقه كونه يلحق الضرر بالدول أكثر من فائدتها.

السيناريو الثالث: قد تؤدي المفاوضات إلى اتفاق يفضي إلى إعطاء روسيا ضمانات أمنية، وإعلان حياد أوكرانيا والاعتراف لروسيا بضم شبه جزيرة القرم مقابل انسحاب روسي من أوكرانيا، وبالتالي عودة الوضع إلى ما قبل الحرب وسترفع العقوبات ويتم استئناف تصدير الطاقة، وهو السيناريو المحتمل حدوثه لتفادي اضرار الحروب التي ستصيب اغلب الدول ويؤدي الى حدوث كارثة بشرية، وهذا السيناريو يعكس الصورة الإيجابية لطبيعة ونمط الاعتمادية المتبادلة التي طالما شكلت محور للعودة الى طاولة التفاوض والعزوف عن خوض الحروب التي تستنزف الدولة ماديا ومعنويا.

السيناريو الرابع: هو سيناريو الهزيمة لروسيا وسقوط بوتين، وهنا سيتم إعادة الأمور كما كانت وعودة روسيا كشريك لدول الاتحاد الأوروبي وينتعش الاقتصاد وتكون أوروبا آمنة في مجال الطاقة نوعاً ما، وهو سيناريو مستبعد على المدى القصير.

وفيما يخص الدور الأمريكي في مجال الطاقة يرى الدكتور "مات بوين " الباحث في جامعة كولومبيا الأمريكية إن "على الغرب اتخاذ خطوات لتقليص دور روسيا في مجال الطاقة، لكن نظرا لضخامة ذلك الدور، سوف يتطلب الأمر قدرا من الاستثمارات ويستغرق بعض الوقت"، لكن الدور الروسي لا يقتصر على النفط والغاز بل تصدير الوقود النووي ايضا، إذ إن روساتوم هي أكبر مصنّع للمفاعلات النووية في العالم، اذ في عام(٢٠٢١م) كانت تخطط الوكالة النووية التابعة للدولة الروسية لبناء أكثر من ١٢ مفاعلا في مختلف أنحاء العالم، من بنغلاديش إلى تركيا، وسوف يُمثل تقليص الدور الروسي في سوق الطاقة النووية في الغرب تحديا أيضا لأن الكثير من المفاعلات العاملة وتلك التي لا تزال تحت الإنشاء تستخدم تقنية روسية، ففي أوروبا فقط خلال عام (٢٠٢١م) كان هناك أكثر من ٣٠ مفاعل VVER روسي، ويرمز اختصار VVER إلى "مفاعل القدرة المائي–المائي"، وهو في الأصل تصميم سوفيتي،

وفي الوقت الحالي، تعمل غالبية تلك المفاعلات بالوقود الذي تزودها روسيا به، ويضيف أن تقليل الاعتماد على روسيا ليس مستحيلا، ولكن من الصعب تحديد الوقت الذي سيستغرقه ذلك(١).

الخاتمة:

شكلت أزمة الطاقة التي ظهرت منذ الحرب الروسية الأوكرانية الأشد نوعا ،كونها دفعت أسعار النفط والغاز للصعود إلى مستويات قياسية، ولكن كان لها وجه أخر إذ كشفت عن نقاط ضعف أنظمة الطاقة العالمية منذ سنوات وعقود، فتعرضت الأسواق لعوامل خفض المعروض وزيادة الطلب ونقص الاستثمارات في أصول النفط والغاز أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة إلى مستويات قياسية، وبناءً على ما سبق من غير المرجح لروسيا قطع إمدادات الطاقة عن الدول الأوروبية نظراً للاعتمادية الشديدة بين الطرفين، وروسيا تدرك أن تلك الخطوة تعد بمثابة إعلان لاندلاع حرب عالمية ثالثة. إذا يمكننا التوصل الى نتائج والتي يمكن اختصار بعضها في النقاط الاتية:

١- يعد مبدأ التبادلية من أبرز الأسباب والمحفزات والدوافع التي تؤكد الفكرة النظرية القائلة بان ما تقوم به دولة في المجتمع الدولي يؤثر بطريقة أو بأخرى على بقية الأعضاء بشكل متفاوت، الأمر الذي يجعل من أهمية مراقبة توجهات وردود أفعال جميع دول العالم حول مختلف القضايا بالغ الأهمية في السياسة والعلاقات الدولية.

٢- ستتزايد حالات الابتزاز السياسي والاقتصادي للدول الكبرى في مواجهة الدول الاصغر حجما، وسيكون ذلك تحت شماعة الامن والاستقرار والحماية، كما سيرتفع سقف التأثير المتبادل "السلبي" بين الدول الكبرى وتلك الوحدات السياسية الصغيرة، بسبب قضايا وطنية داخلية، ستعمل الدول الكبرى على استغلالها من اجل تحقيق مصالح اقتصادية وسياسية.

٥- ان حدثا دوليا صغيرا سواء كان سياسيا او اقتصاديا او امنيا يمكن ان يقع في دولة صغيرة، لا يستبعد ان يتسبب بالإرباك والبلبلة والفوضى لدولة بحجم الولايات

المتحدة الامريكية، وذلك بسبب تأثير مبدا التبادلية الارتجاعية السلبية للأحداث العابرة للحدود الوطنية.

٦- سيرتفع سقف التحركات الأحادية الجانب للعديد من الدول دون اعتبارات لحجمها في مواجهة من تعتبرهم خصومها، وكذلك دون مراعاة للقوانين الدولية أو الاعتبارات الإنسانية نظرا لوجود الإمكانيات التكنولوجية المتقدمة لديها بسبب وجود المال والثروة.

٧- وبالرغم من أن أزمة الطاقة الأخيرة التي ظهرت في الحرب الروسية الأوكرانية الحالية الأشد نوعا ما، إذ أنها دفعت أسعار النفط والغاز للصعود إلى مستويات قياسية، ولكن كان لها وجه أخر إذ كشفت عن نقاط ضعف أنظمة الطاقة العالمية منذ سنوات وعقود، فتعرضت الأسواق لعوامل خفض المعروض وزيادة الطلب ونقص الاستثمارات في أصول النفط والغاز أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة إلى مستويات قياسية، وبناءً على ما سبق من غير المرجح لروسيا قطع إمدادات الطاقة عن الدول الأوروبية نظراً للاعتمادية الشديدة بين الطرفين، وروسيا تدرك أن تلك الخطوة تعد بمثابة إعلان لاندلاع حرب عالمية ثالثة.

الهوامش:

١- توني بلير، القيم العالمية المشتركة لتعزيز الاعتماد المتبادل، جريدة الاتحاد الاماراتية بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٣٠، متاح على الموقع الالكتروني: http://www.siironline.org

2- Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Power and Interdependence (Boston: Little, Brown, 1977), p. 39.

٣- محمد بن سعيد الفطيسي، مبدا التبادلية في العلاقات الدولية وتأثيره على مستقبل السياسات الامنية والشؤون العسكرية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، لبنان، السنة ٤، العدد ١٨، آيار٢٠١٨، ص١١.

٤- إياد هلال الكناني، الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، ٢٠٢٠، ص٣٣٥.
٥-محمد بن سعيد الفطيسي، مصدر سابق، ص١٣.
٦- يوسف صابر حنا، لماذا يزداد الفاسدون: قراءة في مؤشر الشفافية الدولية"، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام -القاهرة، السنة الثانية والخمسين، العدد (٢٠٤)، نيسان/٢٠١٦، ص٢٦.
٧- رضوان محمود المجالي، الوجيز في النظام الاقتصادي، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٢١، ص٥٧.
٨- شيماء حسين مصطفى، السياسة الدولية بين الفوضى والنظام – دراسة تحليلية في الاستقرار وللاستقرار في العلاقات الدولية، مصر – الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، ٢٠١٨م، ص٦٥.
٩- أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية – العراق، ٢٠٠٧، ص ٢٨٤.
١٠ -المصدر نفسه، ص٢٩٠.
١١- حسن عبد الله جوهر، تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام- القاهرة، السنة ٣٢، العدد: ١٢٤، نيسان ٢٠١١، ص ٦٠.
١٢- نادية محمود مصطفى، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، تاريخ الدخول: ٢٠١٩/٨/٢٢. على الموقع الالكتروني:http://hadaracenter.com
١٣- عبد الناصر جندلي، إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٧٦، ٢٠١٠، ص ٣٤.

١٤- خنفوسي عبد العزيز، النظام الاقتصادي الدولي المعولم، مركز الكتاب الأكاديمي، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ٢٠١٨، ص٢٩.

١٥- سيد أحمد غوجيلي، الصّراع على تفسير الحرب والسلم: دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ،٢٠١٨، ص٢٥١.

١٦- المصدر نفسه، ص٢٥٥.

١٧- خنفوسي عبد العزيز، مصدر سابق، ص٣٣.

١٨ - عبد القادر نعناع، العلاقة التبادلية بين القوة والحرب في النظام الدولي، دراسة/ مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، لندن، ٢٠١٥، ص٧.

١٩- السيد عبد المنعم المراكبي، التجارة الدولية وسيادة الدولة- دراسة لاهم التغيرات التي لحقت سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية، النهضة العربية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٧٥.

٢٠- عبد القادر نعناع، مصدر سابق، ص١٠.

٢١- شيماء حسين مصطفى، مصدر سابق، ص ٢٤٩.

٢٢-خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة واثارة الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤، ص٥٢.

٢٣-خديجة عرفة محمد، مصدر سابق، ص١٤.

٢٤-أنور محمد فرج، مصدر سابق، ص٢٨٨.

٢٥-عبد الفتاح الرشدان، العلاقات العربية الدولية: الواقع والآفاق، مركز دراسات الشرق الأوسط، الاردن، ٢٠١٧، ص٢٧.

٢٦ - يستند مفهوم أمن الطاقة الروسي إلى مبدأ تحقيق أمن الطلب، وأسعار مرتفعة، والتزامات وإمدادات طويلة الأجل وبشكل مستدام، والوصول الآمن إلى الأسواق العالمية، لاسيما إلى القارة الأوروبية دون الإعاقة من دول العبور، والعمل علي مد أنابيب الطاقة والغاز إلى قلب الاتحاد الأوروبي، والعمل بقوة

على خلق توازن في أسواق الطاقة الروسية لمنع أن تكون روسيا مقيده بسوق واحدة، بينما حددت المفوضية الأوربية أربع دعائم رئيسية يستند إليها أمن الطاقة الأوروبي(العمل على التنويع في مصادر الطاقة، وهو الأمر الذي من شأنه التقليل من التبعية لمورد أو لدولة معينة، إدارة بند الطلب عن طريق طرح مفاهيم مختلفة تتعلق بمبدأ كفاءة استخدام الطاقة وبهدف تخفض استهلاك الطاقة علي قدر الإمكان، إدارة قوية والتحكم بالعرض الخارجي عن طريق الدخول في شراكات قوية مع الدول الرئيسية والتي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي في تأمين متطلباته من النفط والغاز، العمل على تجنب الأزمات في سوق الطاقة عن طريق قناعة مفادها أن تحقيق أمن العرض يتطلب بالضرورة أن تكون الأسواق منتظمة بصورة قوية مما لا يسمح بحدوث أزمات، ينظر : محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية–الأوروبية، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ٢٠٢٠، ص٨٣.

٢٧- الغاز الروسي".. قنبلة موقوتة في قلب الاتحاد الأوروبي (تحليل)، تاريخ الدخول: ٢٠٢٢\٤\٢٥، على الموقع الالكتروني: https://www.aa.com.tr.

٢٨–سوزي رشاد، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة ٦ أكتوبر، المجلد ١٤، العدد ١٣، القاهرة، كانون الثاني/ ٢٠٢٢، ص١٣.

٢٩- محفوظ رسول، مصدر سابق، ص٣٥.

٣٠–سوزي رشاد، مصدر سابق، ص٦٢.

٣١- محمد جاسم حسين الخفاج، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الأدوار والاستراتيجيات، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن،٢٠١٨، ص٨٣.

٣٢- بوجردة عبد الحكيم، استراتيجية أمن الطاقة الروسي بعد الحرب الباردة – بحر قزوين، أطروحة دكتوراه (غير منشوره)، كلية الحقوق

والعلـوم السياسيـة، جـامعة مـحمد الصـديق بـن يحـي – جـيجـل، الجزائر، ٢٠١٧، ص٣٩.

٣٣- روسيا الأولى عالمياً في احتياطيات النفط الصخري، تاريخ الدخول:٢٠٢٢/٤/١٩، على الموقع الالكتروني: https://www.alanba.com.

٣٤ -عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٤، ص ٣٧.

٣٥- نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية وتأثيره على التوازن الاستراتيجي العالمي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٨.

٣٦ -محمود رياض مفتاح، التهديدات الدولية الناجمة عن استخدام الطاقة النووية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ٢٠١٩، ص٨٢.

٣٧-رمزي محمود، الاقتصاد السياسي الدولي للطاقة: حيث تعتبر الطاقة لغة القرن الواحد والعشرين، دار التعليم الجامعي، مصر،٢٠٢٢، ص١١٨.

٣٨-رمزي محمود، مصدر سابق، ص١٢٠؛ كذلك ينظر محفوظ رسول، مصدر سابق، ص٢١٨.

٣٩ – مجموعة مؤلفين، الحرب الروسية – الاوكرانية والتداعيات الاستراتيجية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠٢٢، ص٢٣.

٤٠ – أزمة الطاقة تشتعل بأوروبا بعد وقف أوكرانيا مرور الغاز الروسي، تاريخ الدخول:٢٠٢٢/٩/٢١، على الموقع الالكتروني:https://www.skynewsarabia.com.

٤١- الاتحاد الأوروبي يعقد "قمة أزمة" في فرساي لمواجهة العملية الروسية في أوكرانيا، تاريخ الدخول:٢٠٢٢/٥/٣، على الموقع الالكتروني: https://www.almayadeen.net.

٤٢- الاتحاد الأوروبي يتعهد بالتخلص من اعتماده على مصادر الطاقة الروسية، تاريخ الدخول:٢٠٢٢/٨/١٠، على الموقع الالكتروني:https://www.aa.com.

٤٣ - نغم قاسم، روسيا وأوكرانيا: كيف تتمكن موسكو من بيع نفطها رغم العقوبات المفروضة عليها، تاريخ الدخول:٢٠٢٢/٦/١٤، على الموقع الالكتروني: https://www.bbc.com

٤٤- وكالة الطاقة الدولية تثبت تقديرات الطلب على النفط في ٢٠٢٣، تاريخ الدخول :٢٠٢٢/٩/٢٠، على الموقع الالكتروني:https://attaqa.net

٤٥- عمر الشوبكي، الاتحاد الأوروبي والحرب في أوكرانيا، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الدخول: ٢٠٢٢\٣\١٦، على الموقع الالكتروني: https://acpss.ahram.org.eg

٤٦- ايمان رجب، ترتيبات الأمن الأوروبي على ضوء الحرب الروسية-الأوكرانية.. أبعاد التأثير ومسارات المستقبل، تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/٨/٩، على الموقع الالكتروني: https://trendsresearch.org

٤٧- نورا عبه جي، تحديات العلاقات النفطية الروسية - الأوروبية، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، ٢٠٢٢\٣\١٨، على الموقع الالكتروني: - https://eipss-eg.org.

٤٨- نهلة الخطيب، تحديات أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية الروسية: الحرب الروسية_ الأوكرانية" نموذجاً "، المركز الديمقراطي العربي، ٩/١٢/ ٢٠٢٢، على الموقع الالكتروني: https://democraticac.de.

٤٩- روسيا وأوكرانيا: لماذا لم تحظر أوروبا الوقود النووي الروسي، تاريخ الدخول:٢٠٢٢/١٠/٢٠، على الموقع الالكتروني: https://www.bbc.com